MESR
منار الشرق للدراسات والأبحاث
Manar Elsharq for Studies & Research

Middle East Journal of Humanities and Cultural Studies
Homepage: http://meijournals.com/ar/index.php/mejljs/index

ISSN: 2710-2238 (PRINT)
ISSN: 2788-4686 (ONLINE)

مجلة الشرق الأوسط
للعلوم الإنسانية والثقافية

التنافس الصيني- الأمريكي نحو الهرمية العالمية

د. ولاء أيـاد طـه الدلال، د. جورج لبكي

قسم العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإدارية والدبلوماسية، الجامعة الاسلامية في لبنان/ لبنان

استلام البحث:29-05-2025 مراجعة البحث :17-06-2025 قبول البحث:01-07-2025

الملخص

تُمثل العلاقات الإقتصادية الدولية لاسيما العلاقات الثنائية الأمريكية الصينية واحدة من أكثر العلاقات أهمية في العالم، ومن المرجح أن تصبح من أكثر العلاقات خطورة على مرّ التأريخ البشري، لما لها من ثقل سياسي وإقتصادي كبيرين، يتبين لنا بأن أي منهما لا يدير التوتر المتصاعد لكن إستراتيجيات المصالح والهيمنة تعد الصين أقوى منافس تواجهه الولايات المتحدة منذ القرن التاسع عشر، ولذا فأن العلاقة بين البلدين يجب أن تُدار بحكمة وربما لعدة عقود قادمة، وهذه المنافسة والصراع هي التي تهيمن على زمننا الراهن، لذا فأن تأثر طبيعة العلاقات بين هاتين القوتين تتركز على الكيفية التي يُدار فيها الصعود الصيني، وليس من مصلحة الصين مستقبلاً أن تدخل في صراع إقتصادي أو عسكري مع الولايات المتحدة الأمريكية، وتُعد المتغيرات الإقتصادية والعسكرية من أهم المتغيرات المؤثرة في العلاقات الأمريكية الصينية.

الكلمات المفتاحية: التنافس، الصين، امريكا، الهرمية العالمية

Abstract:

International Economic Relations, particularly the U.S.-China bilateral relationship, represent one of the most significant relationships in the world and are likely to become one of the most dangerous throughout human history, given their substantial political and economic weight. It is evident that neither side is managing the rising tensions, but strategies of interests and dominance indicate that China is the strongest competitor the United States has faced since the 19th century. Therefore, the relationship between the two countries must be managed wisely, possibly for several decades to come. This competition and conflict dominate our current era, and the nature of the relations between these two powers hinges on how China's rise is managed. It is not in China's future interest to engage in an economic or military conflict with the United States. Economic and military variables are among the most significant factors influencing U.S.-China relati.

Keywords: Competition, China, America, global hierarchy

المقدمة:

تسعى الولايات المتحدة إلى ادامة اثبات نفسها هي القطب الأوحد في العالم رغم تلاشي هذه المقولة وتراجع الهيمنة إلى اقل من النصف كما يرى بعض المختصين، وخاصة بعد اخفاقها في الحرب على الارهاب في كل من العراق وافغانستان، بالمقابل شهد المنافسين لها تنامي في القدرات الإقتصادية والعسكرية، وعند الاخذ بعين الاعتبار ما تملكه الصين من مقومات قوة –سبق ذكرها – وفي اطار سعيها الحثيث لتحقيق خططها الطموحة التي باتت في مطلع الالفية الثالثة لا تعد مجرد احتمالات للمنافسة وانما اصبحت واقعا ملموسا واستطاعت ان تزيح الولايات المتحدة من موقع الصدارة سواء في حجم الانتاج والنمو الإقتصادي و كمية السلع المصدرة والاحتياطي النقدي، بل تجاوز الامر اكثر من ذلك ليشمل الشريك التجاري الاول للعديد من الدول الحليفة للولايات المتحدة، ومن هنا فان المجال الجيوسياسي يشهد اتجاهين متباينين في الاهداف **الاول:** سعي الصين إلى اخذ دور في صدارة المشهد الاقليمي والدولي بالمقابل الاتجاه **الثاني:** يتمثل في سعي الولايات المتحدة إلى الحفاظ على مصالحها ومكانتها، وانطلاقا من تعارض المصالح فان المجال يبقى مفتوحا بين الطرفين

سواء ان ارادا تسوية الخلافات القائمة والتعايش السلمي او محاولة تحسين العلاقة وتطويرها لتصل إلى مستوى الشراكة والتنسيق المشترك او على العكس بأختيار التصعيد.[1]

استغلت الولايات المتحدة التنافس بين الجارتين الهند والصين فقامت بتعزيز علاقاتها مع الهند، كجزء مهم ضمن استراتيجيتها في مواجهة الصين لا سيما بعد اقامت الصين مشاريع في سريلانكا التي تعدها الهند منطقة نفوذها، وكذلك المشاريع المقامة ضمن إطار مبادرة الحزام والطريق مع باكستان العدو التاريخي للهند. ان الصين تعي جيدا سعي الولايات المتحدة إلى تطويقها واحكام سيطرتها على مناطق نفوذها وممراتها المائية الحيوية في المنطقة.

تسعى الصين إلى ضمان امداداتها من الطاقة وتأمينها، بالمقابل هناك توجس من السيطرة الامريكية على الاسواق وسعيها لتحجيم الصين، فعملت على مد انابيب النفط من وسط اسيا إلى الصين، كما تعد منطقة الشرق الاوسط اكبر مصدر نفط إلى الصين وهي تعد منطقة نفوذ امريكي، وتعد علاقة الصين بباكستان والمشاريع القائمة بينهما تعزيزا للطرق البحرية الرئيسية عبر المحيط الهندي للشرق الاوسط. كما انشاء ميناء جوادر الباكستاني بمثابة نقطة مراقبة للنفوذ الصيني برا وبحرا واقامة سلسلة الالئ السبعة، وشق الطرق في ميانمار ومد انابيب النفط وانشاء ميناء هامبانتوتا في سريلانكا، تعدها امريكا تجاوزا على الكتلة القارية الهندية وتطويق للمحيط الهندي، فالولايات المتحدة تحاول من خلال تواجدها في اسيا ضمان مجالها الحيوي خاصة وان المنطقة تحتوي ثلاث قوى نووية ومنطقة عبور نفطي وتجاري مهم.[2]

ان العلاقة بين الصين والولايات المتحدة في القرن الحدي والعشرين هي اكثر العلاقات اهمية وتشابكا وتعقيدا فالصين في اطار سعيها للقمة تواجه الكثير من العراقيل التي تضعها الولايات المتحدة امامها من خلال اقامة التحالفات مع التي ترتبط بعلاقات غير ودية مع الصين واقامة المشاريع البديلة لمبادرة الحزام والطريق، من اجل تعميق وتعزيز مكانتها الاستراتيجية في المحيط الهادئ الذي اضحى شبيه المحيط الاطلسي في الحرب العالمية الاولى. فضلا عن دور الولايات المتحدة المناوئ لبكين في قضية تايوان، ودعمها لليابان في قضية بحر الصين الشرقي والنزاع على جزر دياويوي، وتهاجم الولايات المتحدة سياسة الصين في بحر الصين الجنوبي، وتحرض وتدعم دول رابطة جنوب شرقي آسيا الآسيان في نزاعها مع الصين حول السيادة في بحر الصين الجنوبي. وأثناء مخاطبته أعضاء منظمة التعاون الإقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ (APEC) في عام 2018، حذر نائب الرئيس الامريكي (مايك بنس) الدول بقوله "لا تقبل الديون الخارجية التي يمكن أن تعرض سيادتك للخطر. الولايات المتحدة تتعامل بشكل علني ونزيه. نحن لا نقدم حزامًا مقيدًا أو طريقًا باتجاه واحد" [3].

وفي إطار سعي الولايات المتحدة لعرقلة صعود الصين سعت إلى اثارة الكثير من المشاكل اهمها حقوق الانسان، وتدعم واشنطن المجموعات الانفصالية في اقليم شينجيانغ والتبت، و تفتح أبوابها لزعيم الانفصاليين التبتيين (الدالاي لاما) الرابع عشر، وتدعم مؤتمر الويغور العالمي المناهض للصين وتحتضن زعيمته (ربيعة قدير) [4].

فرضية البحث:

إن القدرة التنافسية التصديرية للصين تعتمد على السياسات الإقتصادية، خاصة فيما يتعلق بسعر الصرف بقدر يضاهي العوامل الموضوعية الاخرى.

هدف البحث:

يحاول البحث التعرف على اهم متطلبات القدرة التنافسية الدولية كظاهرة إقتصادية معاصرة وكونها سياسية انبثقت نتيجة التحرر والانفتاح والتطور التكنولوجي الذي ساد العالم في الآونة الاخيرة فضلاً عن توضيح دور سعر الصرف كأحد اهم هذه المتطلبات. والتعرف على النموذجين الرائدين في هذا المضمار في القرن الحالي وانعكاسات ذلك على إقتصادياتهم ومكانتهم الدولية من خلال بيان الإتجاهات الإقتصادية للصين في الوقت الحاضر قياساً بالإقتصاد الامريكي وتحديد اهم اسباب هذه الاتجاهات.

منهجية البحث:

إنتهج البحث الأسلوب الوصفي التحليلي مع مراعاة الموازنة بين الدولتين العالميتين، في عينة البحث، والإبتعاد عن الإسلوب القياسي في دراسة الموضوع، وركز البحث على التطورات الحديثة والتنافس في الإقتصادين الصيني والأمريكي.

أهمية البحث (الصين والولايات المتحدة الامريكية):

لقد شهد العالم تطورات إقتصادية في الآونة الاخيرة تمثلت ببروز الصين كقوة إقتصادية عظمى لا يستهان بها على الرغم من كونها دولة نامية وقد تأثرت الولايات المتحدة الامريكية بهذا التطور كأحد أهم إقتصادات الدول المتقدمة، اذ اصبحت الاكثر استيعاباً للاستيرادات الصينية.

ففي الوقت الذي امتلكت فيه الصين فائضاً تجارياً كبيراً مع الولايات المتحدة الامريكية. كان الشركاء التجاريون الاخرون يبلون بلاءً حسناً ويحافظون على عجز أصغر مثل الاتحاد الاوربي، او انهم يتمتعون بفائض كبير مثل اسيا في تجارتهم مع الصين. ويعد مفهوم **التنافس** (Competition) واحداً من المفاهيم المهمة التي حكمت العلاقات الدولية، وهو جانب مهم من جوانب العلاقات والتفاعلات الدولية يشمل التنافس مجالاً محدداً وقد يتسع ليشمل مجالات عديدة كالتنافس الإقتصادي والسياسي والإجتماعي، خاصة إذا كانت الدول التي يطبع علاقاتها التنافس متباينة إيديولوجيا أو متباينة في المنهجين الإقتصادي والسياسي لكل منهما [5].

أولاً: الإقتصاد الصيني

كونه هذا المشروع جزا مهم لا يتجزأ من المبادرة والذي يدعم البنية الإقتصادية الرقمية والتنمية الإقتصادية في جميع انحاء العالم الا انه هناك مخاوف تلوح بالأفق بسبب تنامي تكنولوجيا المراقبة او الذكاء الصناعي والاتصالات والبنية التحتية الرقمية الصينية(الجيل الخامسG5)، الامر الذي يعزز تهديد الحريات المدنية وخاصة في مناطق الشرق الاوسط

وشمال افريقيا المضطربة اصلا ويقوي التوجه السلطوي، ويرزح النظام الليبرالي تحت الضغط مع تنامي دور الصين على النطاق العالمي، وفي نفس السياق وضمن اطار الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين، ضغطت إدارة (ترامب) على الدول لعدم استخدام المكونات الصينية في البنية التحتية للجيل الخامس. ففي عام 2020 أعلن (بومبيو) عن مبادرة الشبكة النظيفة التي تهدف إلى تعزيز خصوصية البيانات وأمنها على طول شبكات الجيل الخامس، انضمت أكثر من ثلاثين شركة نقل حول العالم إلى هذه المبادرة وتعهدت باستبعاد المكونات الصينية في البنية التحتية للجيل الخامس وتم توسيع هذا لاحقًا ليشمل جهد "الكابلات النظيفة" الذي يهدف إلى ضمان عدم قدرة الصين على التنازل عن المعلومات التي تحملها الكابلات البحرية [6].

لقد وجهت الولايات المتحدة الاتهامات للصين بسرقة التكنولوجيا الامريكية فضلا عن عدم التزامها بالملكية الفكرية بل منعت الشركات الامريكية من تصدير (السلع الوسيطة) لصناعة الهواتف النقالة للصين بحجة ان الصين تتجسس عبر منتجات شركاتها مثل شركة هواوي Huawei. ومن أجل التخفيف من المخاطر على الأمن القومي الامريكي التي ممكن ان تسببها البنية التحتية للاتصالات G5 الصينية الصنع، استفادت إدارة (ترامب) من هيمنة الولايات المتحدة على أشباه الموصلات المتقدمة، وحظر بيع رقائق الكمبيوتر الأساسية إلى Huawei دون ترخيص محدد. ويعد الوصول إلى الرقائق الأمريكية، ولا سيما أشباه الموصلات ذات الصلة بشبكات الجيل الخامس التي تتيح الاتصالات اللاسلكية وإدارة الشبكة وتخزين البيانات، أمرًا بالغ الأهمية لشركة Huawei . ومع ذلك، قوضت الإدارة مصداقية حجتها المتعلقة بالأمن القومي عندما أوضحت أنها تنظر إلى هذه القيود على المبيعات إلى Huawei على أنها ورقة مساومة في المفاوضات التجارية مع الصين، وهنا أدركت الصين مدى إعتماد شركاتها على التكنولوجيا الأمريكية، وبدأت في مضاعفة الجهود لتطوير صناعتها المحلية وكسر القبضة الخانقة. إذا نجحت الصين في التخلي عن استخدام أشباه الموصلات الأمريكية وطوّرت بديلًا خاصًا بها، بينما الولايات المتحدة بدأت تفقد مصدرًا مهمًا من النفوذ الذي يمكن أن تستخدمه خلال اي أزمة محتملة. كما بينت الولايات المتحدة انه يجب على الدول حظر شركتي الاتصالات Huawei و ZTE لأسباب تتعلق بالأمن القومي، ولكن بعد ذلك وافقت على الإعفاء لشركة Huawei واجرت المفاوضات التجارية لرفع العقوبات عن ZTE بسبب "فقدان الكثير من الوظائف في الصين".[7]

أما اليوان الصيني يبدو كانه يحافظ على ارتباطه المالي بالدولار حتى مدة قريبة، وان سعر صرف اليوان انخفض بما يقارب (8%–10%) مقابل الدولار خلال السنوات الاخيرة، اذ ان تخفيض قيمة العملة لليوان الصيني مع اثر التموج في العملات الاخرى اعطى انتعاشاً قوياً للإقتصاد الصيني تحت ظروف الدول الاخرى وازماتها [8] ، لذلك فان الصين كان لديها فائض في الحساب الجاري وليس في الميزان التجاري فقط، وان النمو السريع لانتاجية العمل وانخفاض تكلفة العمل المدعومة بالعدد الكبير للعمل غير الماهر دعم القدرة التنافسية الدولية للصين خلال مدة انخفاض سعر الصرف الاسمي

الفعال (ارتفاع قيمة العملة) ، اذ ان هذه العوامل عوضت تاثير انخفاض قيمة العملة في تحفيز الصادرات والاداء التجاري في مدد ارتفاع قيمة اليوان، كما ان الاستقرار النسبي لسعر الصرف الحقيقي الفعال منذ بدء التسعينات اعطى تفسيراً اخر لنمو الصادرات.

الشكل رقم -1-

يمثل مخطط للتنافسية العالمية

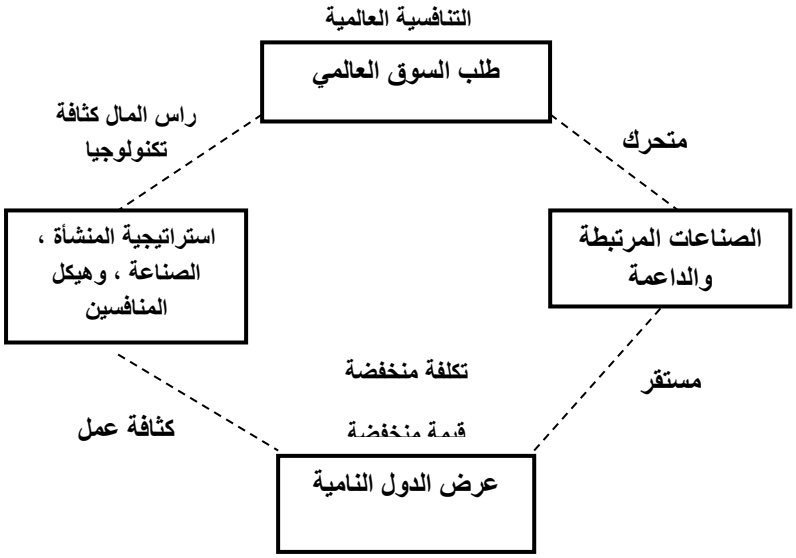

: J.E.Austin Associates / Bulgaria competitiveness exercise USID/March 2002/USA/P. 34..

ولقد أتخذت الصين مجالاً للاصلاح بخطوات تدريجية سليمة وملائمة لطبيعة إقتصادها ، مع ما تتميز به من عوامل تنافسية استثمرتها بالشكل الذي جعل إقتصادها يقارب الإقتصاد الامريكي، واتضح ذلك من خلال ازدياد تدفق المنتجات التي تحمل علامة (صنع في الصين) لمعظم دول العالم ولاسيما إلى امريكا مما جعل الاخيرة تعاني عجزاً تجارياً مستمراً، وبرز هنا ايضاً دور سعر الصرف في تعزيز الموقف التنافسي الدولي للصين.

فضلاً عما يمتلكة من ميزة نسبية في وفرة الايدي العاملة وبعض العوامل الاخرى. ان القدرة التنافسية العالمية لابد من ان تنحصر في القطاع الذي يتاجر عالمياً، فالتجارة لها تاثيرات مهمة على باقي الإقتصاد، ومن دون التجارة العالمية يمكن للمستوى العام للانتاجية المحلية ان يتدهور، فاغلب الدول قد تستهلك معظم الناتج المحلي لها داخلياً، ومن ثم فان الناتج المحلي قد لا يشير إلى القدرة التنافسية العالمية لذا فان الإقتصاديين يرون بان القدرة التنافسية العالمية تتعلق بما ياتي:

أ- القدرة على البيع عالمياً، ويتوقف ذلك على هيكل الكلفة النسبية للإقتصاد، وعلى الانتاجية، وسعر صرف العملة، وعلاقة ذلك بنمو الصادرات.

ب- جاذبية الموقع ويركز ذلك على الحساب الجاري لميزان المدفوعات.

فالتنافسية وتغير المنافسة عادة ما يترافقان مع الاداء التجاري الناجح، فالدولة التي تفقد حصتها في الصادرات من سلعة معينة او لقطاع معين، او تزداد لديها نفوذ الاستيرادات تكون اقل تنافسية. ومن هذا المنطلق نجد ان الصين قد اصبحت منافساً خطيراً في جميع النواحي الإقتصادية للولايات المتحدة الامريكية.

ان من اسباب خمود الحرب الإقتصادية الباردة بين اليابان وامريكا هو صعود الصين، وتزايد احساس واشنطن بان امريكا أولى بها ان تخشى الصين أكثر من خشيتها اليابان، فقد ازدات حصة الصين في سوق الصادرات ونمت في جميع اسواق الصادرات الرئيسة ولاسيما في امريكا، اذانها احرزت تقدماً في اسواق الولايات المتحدة الامريكية في العديد من المنتجات، مثل: الالعاب، الاحذية، الاثاث المنزلي، وغيرها.

ويرتبط العامل التكنولوجي بالانتاجية الصينية بشكل مباشر، اذ تؤدي إلى انخفاض التكاليف، ومن ثم تنخفض الاسعار، مما يزيد مستوى الطلب، فضلاً عن مساهمتها في كفاءة الاداء الانتاجي وتحسين نوعية السلعة، اذ ان نشاطات الابتكار والاختراع والبحث والتطوير R&D تسهم في نمو الانتاجية، لذلك فان رصيد العلماء والفنيين مهم جداً.

ثانياً: الإقتصاد الامريكي

عانى عجزاً تجارياً كبيراً منذ السبعينات، وكان المستثمرون الاجانب يهتمون بحمل كميات متزايدة من الموجودات الدولارية، وفي الثمانينات سجلت مدة مهمة للإقتصاد الامريكي مع تطور الدولار في العملة الاحتياطية الدولية الرئيسة، وتارجحت قيمة الدولار بين الارتفاع والانخفاض الا ان ميزان المدفوعات اتجه نحو العجز. لقد انخفضت قيمة الدولار الامريكي بنسبة 32.5% مقابل عشر عملات رئيسة لدول صناعية في الاعوام 1985 و 1986 الا انها لم تنخفض سوى بنسبة 6% مقابل 25 عملة لدول تجارية رئيسة تتعامل مع امريكا، وادى ارتفاع قيمة الين الياباني نتيجة انخفاض قيمة الدولار إلى قيام اليابان بتقليل اسعار مبيعاتهم من السيارات في السوق الامريكية من اجل كسب هذه السوق وان كانت بارباح اقل، لذلك فان امريكا لم تنجح في تخفيض قيمة الدولار امام الدول الاخرى ولاسيما الصين، ان ما تربحه من اليابان وبعض الدول الصناعية تخسره مع الدول الاخرى، كما ان الزيادة في الاستيرادات الامريكية عوضت الانخفاضات الحاصلة في استيراداتها من الدول الاخرى نتيجة انخفاض قيمة الدولار. فضلاً عن ذلك فان بعض الدول المستوردة للسلع الامريكية توجهت نحو انتاج سلع مشابهة محلياً.

لذلك ان قوة الدولار الامريكي لم تكن في صالح الولايات المتحدة الامريكية، اذ دخلت امريكا معركة رفع مكانة الدولار وانتقلت المنافسة إلى مجال رؤوس الاموال، وجذبت اموالاً قصيرة الاجل مما ادى إلى ارتفاع سعر الصرف الدولار، وان سعر الصرف المرتفع هذا انعش التوسع الإقتصاد الامريكي لكن امريكا دفعت ثمناً باهضاً ، وانحرفت الاموال النقدية القصيرة الاجل بمقادير كبيرة في شكل نقود ساخنة ومستثمرة في المضاربة، وانخفضت قدرة السلع الامريكية على المنافسة في الاسواق العالمية، فالارتباط بين سعر الفائدة وسعر الصرف صار قوياً فقد اقترن ارتفاع اسعار صرف الدولار باختلال آلية الحسابات الدولية وباشتداد حرب اسعار الفائدة فضلاً عن حروب اسعار الصرف[9].

ان الإقتصاد الامريكي تبنى سياسة التذبذب والتارجح البطيء في اسعار الصرف ما بين الارتفاع والانخفاض للاستمرار في المحافظة على قوة الدولار، الا ان ذلك لم يؤدِ إلى امتصاص العجز التجاري، فانها لم تنجح في حروب اسعار الصرف حتى الوقت الحاضر على اقل تقدير من اجل حل مشاكلها الإقتصادية، مالم تاخذ بنظر الاهتمام الاوضاع والسياسات الإقتصادية للدول الشريكة التجارية سواء كانت دولاً صناعية ام دولاً نامية.

يرى عدد من الخبراء أن "سيطرت الولايات المتحدة الأمريكية على المسرح الكوني لما لا يقل عن نصف قرن ولايزال لها حضور ملموس وبارز في العالم، فالناتج القومي الإجمالي لها(7690) مليار دولار عام 1998 وتعد القاعدة الداخلية لأغلب الشركات متعدية الجنسية وواجهة صناعة القرار السياسي العالمي الأمم المتحدة والنقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية[10] . كما أن عدد سكانها الكبير يجعلها ثالث أكبر بلد سكانياً بعد الصين والهند إذ يتجاوز(275) مليون نسمة، وعدد السكان العاملين يصل إلى(134) مليوناً يتميزون بإنتاجية عالية، أما بالنسبة لإنتاجيتها فتصل حصة الفرد الأمريكي إلى (30) ألف دولار من السلع والخدمات، ألا أن الدلائل والمؤشرات تبين أن الولايات المتحدة الأمريكية تسير نحو الهبوط على الرغم من مظاهر الزعامة الكونية، فقد إتسمت مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، وظهور الدول الإشتراكية متبعة نظام التخطيط المركزي، وظهور الدول النامية كمجموعة إقتصادية ثالثة. ونتيجة لإستمرار إرتباط الدول النامية بالمتقدمة من ناحية تقسيم العمل فقد إستمرت الدول النامية في التعرض لتأثير قوانين النظام والرأسمالي والتأثر بتقلباته[11] .

بادرت الولايات المتحدة الأمريكية ومنذ نهاية الحرب الباردة، على فرض نموذجها الجديد وإعادة هيكلية العلاقات الإقتصادية الدولية، وتنفيذ سياستها لتحقيق مشروعها الكوني المتمثل في تجسيد الثقافة الأمريكية ونشرها وعدها رسالة الولايات المتحدة الأمريكية إلى العالم بأسره، التي إعتمدت بدورها على الديمقراطية كمبدأ سياسي، وعلى حرية السوق كمبدأ إقتصادي، الذي يمثل طريقاً أفضل لتنظيم الحياة السياسية والإقتصادية بحجة إنتاج الرفاهية والحرية للشعوب، مما جعل الولايات المتحدة معنية بتعزيز المؤسسات والممارسات الدولية، لاسيما الديمقراطية وحرية الأسواق في المناطق غير الراسخة فيها أو غير الموجودة فيها أصلاً، ففي الوقت الذي أصبح الإعتماد على القوة العسكرية من الولايات المتحدة، يُفضي إلى نتائج سلبية وخسائر مادية وفقدان الثقة والمصداقية من قبل الداخل الأمريكي وعلاقاتها الخارجية، لاسيما عندما تظهر للعالم بأنها راعية للديمقراطية وحقوق الأنسان. وبدأ التحول ملحوظاً في الفكر الإستراتيجي نحو تفعيل القوة الناعمة، وبدأت عملية جذب الآخرين بالتأثير والترغيب والمصالح المشتركة، وليس الإكراه والعقوبات الإقتصادية، وعدت القوة الناعمة هدفاً إستراتيجياً لصانع القرار الأمريكي. وألتقى هذا الهدف بمجموعة من الأهداف المتعلقة بحماية المصالح والحفاظ على قوة المؤسسات، وكبح جماح القوة المعادية للإمساك بزمام الأمور[12].

بهذا المسعى الجديد ضمنت الولايات المتحدة فرض نموذجها السياسي والإقتصادي الذي يحمل المبادئ الأمريكية عبر التسويق الإعلامي والثقافي الإلكتروني، واللجوء إلى إستخدام القوة الصلبة إذا إقتضت الضرورة لذلك للحفاظ على مصالحها

الإستراتيجية، ومصالح عملائها خاصة من الشركات المتعددة الجنسيات التي أغلبها شركات أمريكية، ومع فروعها في الدول تشكل وسيلة قوية لإحتواء الأنظمة الوطنية، وتتخطى بذلك الحدود التي تؤثر على الشعوب بما يحقق هيمنتها بالأساس، وهذا ما أخذ يدركه صناع القرار بما يتلاءم مع حجم التحديات التي تواجهها مستقبلاً[13].

يسعى الأمريكان عبر تفعيل دور القوة الذكية إلى إعادة تجديد الزعامة الأمريكية وتجديد ما يسموه "دماء الهيمنة" وهو أمر لابد منه للقرن الجديد، إذا ما أرادت الولايات المتحدة أن تنافس على الزعامة الدولية، وعندما جاء إنتخاب أوباما رئيساً للبيت الأبيض عام2008، في لحظة إدراك لما تعرضت له أمريكا من مظاهر الفشل والإخفاق الأمريكي داخلياً وخارجياً، فضلاً عن مشاعر العِداء للولايات المتحدة منذ عهد ولاية بوش الأبن، وفي ضوء هذه التحديات التي تمس صميم الدور الأمريكي العالمي، كان وصول حزب المحافظين للبيت الأبيض أشبه برسالة واضحة على إستمرار قدرة المجتمع الأمريكي على تجديد نفسه وتجاوز كل أزماته بما يمتلك من مقومات للقوة.

إذ "كثفت الولايات المتحدة جهودها ومساعيها لإعاقة تقدم الصين في صناعة الرقائق الإلكترونية التي تعتبر عنصراً جوهرياً في كل الأجهزة الإلكترونية مثل الهواتف الذكية إلى الأسلحة والمعدات العسكرية في شهر أكتوبر/ تشرين الأول من هذا العام 2023. إذ أعلنت واشنطن عن بعض من أوسع قيود التصدير حتى الآن بحيث باتت الشركات التي تنوي تصدير هذه الرقائق إلى الصين ملزمة بالحصول على تراخيص تصدير. وشملت القيود الرقائق التي يتم إنتاجها بإستخدام معدات أو برامج كمبيوتر أمريكية بغض النظر عن مكان صنعها في العالم". ما تمنع القيود المواطنين الأمريكيين وحاملي بطاقة الإقامة الخضراء من العمل في بعض شركات الرقائق الصينية.

وبناءً على ما تقدم يمكن القول أن نهضة القوى الصاعدة باتت تؤثر بشكل كبير في قيادات الولايات المتحدة الأمريكية وإستراتيجيات الهيمنة، التي حتمت قيادة وإدارة النظام الدولي في ظل قيادة أمريكية للنظام، وأخذت الولايات المتحدة تعمل على بناء شراكات أكثر فاعلية مع مراكز النفوذ الرئيسة الأخرى بما في ذلك الصين والهند وروسيا، حتى تتمكن من التعاون في سبيل مواجهة التحديات العالمية، هذا يعني أن صانع القرار في البيت الأبيض أراد أن يعيد إحياء قدرة أمريكا على زرع الأمل والإقناع، حول العالم بدلاً من الإعتماد على القوة الصلبة وحدها، فعلى الرغم من تفوقها في إمتلاك القدرة الفائقة لكنها محدودة في مواجهة تحديات السياسة الداخلية، ولابد أن تتكيف أمريكا مع البيئة الدولية المتجددة عبر التركيز على القوة الناعمة"[14].

الخاتمة:

يشهد القرن الحالي قوة عالمية مستقبلية متميزة ومركزاً إقتصادياً وتنافسياً قوياً لدولة الصين لا تقل أهمية عن نظيرتها الولايات المتحدة الأمريكية، فاذا ما نظرنا للطلب الكلي نجد ان الصين تحتل ثاني اكبر إقتصاد في العالم، كما انها تسير بخطوات أسرع مما شهدناه في إقتصاديات الدول الكبرى في عقدين من السنين، اذ تعد ابرز المؤثرين الدوليين في بعض الصناعات وخصوصاً تلك التي ترتكز على القوى العاملة. ونجد الولايات المتحدة الاكثر تأثراً لهذا التطور الإقتصادي الصيني، اذ تعاني أكبر عجز تجاري في العالم لكن عجزها التجاري مع الصين هو الاسرع نمواً. لقد تميزت الصين بإمكانياتها التنافسية الدولية في الاسواق العالمية مما يوحي بوجود عوامل محفزة نحو ارتفاع هذه الامكانية. فعلى الرغم من اهمية تحسين الانتاجية والتطور التكنولوجي والمعرفي في تعزيز ذلك، فقد برز عامل سعر الصرف كأهم هذه العوامل. اذ يشهد العالم الان ما يسمى بحروب اسعار الصرف التي كان لها أكبر الاثر على اسعار السلع (وجعلها رخيصة في الاسواق الخارجية) وذلك بسبب المهارة والحكمة في تبني السياسات الإقتصادية ولا يمكن اهمال دور الاوضاع الإقتصادية للولايات المتحدة ولاسيما فيما يتعلق بارتفاع الدخول الحقيقية الذي انعكس في ارتفاع تفضيل المستهلكين الامريكيين للمنتجات الصينية الرخيصة.

أهم النتائج يلخصها البحث هي بأختصار:

- كثفت الولايات المتحدة جهودها ومساعيها لإعاقة تقدم الصين في صناعة الرقائق الإلكترونية التي تعتبر عنصراً جوهرياً في كل الأجهزة الإلكترونية مثل الهواتف الذكية إلى الأسلحة والمعدات العسكرية في شهر أكتوبر/ تشرين الأول من هذا العام 2023.
- إذ أعلنت واشنطن عن بعض من أوسع قيود التصدير حتى الآن بحيث باتت الشركات التي تنوي تصدير هذه الرقائق إلى الصين ملزمة بالحصول على تراخيص تصدير.
- وشملت القيود الرقائق التي يتم إنتاجها بإستخدام معدات أو برامج كمبيوتر أمريكية بغض النظر عن مكان صنعها في العالم". ما تمنع القيود المواطنين الأمريكيين وحاملي بطاقة الإقامة الخضراء من العمل في بعض شركات الرقائق الصينية.

المصادر:

الكتب العربية

1. طارق عزيزة، استراتيجية الولايات المتحدة في آسيا، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، الدوحة،2017.
2. مجموعة مؤلفين، الثقل الاسيوي في الساسة الدولية محددات القوة الاسيوية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ط1، المانيا، 2018.
3. ابتسام محمد عبد العامري، ورشة عمل مبادرة الحزام والطريق الصينية وتأثيرها على العراق، مصدر سابق.
4. فؤاد مرسي، الرأسمالية تجدد نفسها، عالم المعرفة، الكويت،1990.
5. هربرت شيلر، تداعي الزعامة الكونية الأمريكية، ترجمة: محمود، بيت الحكمة، السنة3،ع 14، 2000.
6. حسين نجم الدين، تطور الإقتصاد الدولي في ظل السيطرة الرأسمالية، دار النهضة، القاهرة، 1984.
7. سوسن العساف، إستراتيجية الهيمنة الأمريكية. مجلة الدراسات الدولية، العدد 63، 2002.
8. مصطفى علوي، السياسة الخارجية الأمريكية، مجلة السياسة الدولية، العدد:153، 2003.
9. عبد القادر فهمي، دور الصين في البنية الهيكلية للنظام الدولي، الإمارات للدراسات والبحوث، 2014.
10. إسماعيل عبد الفتاح، الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية، 2005 على الرابط www.kotobarabia.com

الكتب الأجنبية والانترنت

11. *Mike Pence, "Prepared Remarks by Vice President Pence at 2018 APEC CEO Summit," White House, November 16, 2018* https://trumpwhitehouse.archives.gov/briefings-statements/remarks-vice-president-pence-2018-apec-ceo-summit-port-moresby-papua-new-guinea/
12. *Michael R. Pompeo, "Secretary Michael R. Pompeo at a Press Availability," U.S. Department of State, August 5, 2020.at:* https://it.usembassy.gov/secretary-michael-r-pompeo-at-a-press-availability-2/
13. *Sui-Lee Wee, "China Wanted to Show Off Its Vaccines. It's Backfiring," New York Times, January 25, 2021.* https://www.nytimes.com/2021/01/25/business/china-covid-19-vaccine-backlash.htm

13. UN/world economic situation and prospects 2000/ development of economic and social affairs and united nation conference on trade and development/ New York/2000/p.7

14. J.E.Austin Associates / Bulgaria competitiveness exercise USID/March 2002/USA.